

تدابير تحفيزية

تتيح الجزائر للمستثمرين في إطار سياستها التحفيزية للاستثمار الاستفادة من عدة مزايا ضريبية و إعفاءات جبائية و شبه جبائية حسب موقع المشروع و حجمه قد تصل إلى عشر سنوات من الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة و الرسوم الجمركية و الضريبة على أرباح الشركات و الرسم على النشاط المهني و الرسم العقاري.

كما تُمنح مزايا إضافية مثل:

- التسديد الجزئي أو الكلي لتكاليف أشغال المنشآت في إطار النظام التحفيزي للمناطق.
- تخفيف أعباء اشتراكات الضمان الاجتماعي عن أرباب العمل مقابل توظيف الشباب الباحثين عن عمل.
- الامتياز بالتراضي لمدة 33 سنة قابلة للتجديد و بحق الانتفاع بنفس الحقوق العينية الناشئة عن عمليات التنازل.
- تخفيض إتاوة الإيجار على الأوعية العقارية و الملكيات العقارية التي يتم الحصول عليها في إطار الاستثمار.
- الإعفاءات الضريبية و شبه الضريبية طيلة مدة المشروع بالنسبة للمشاريع المُصدرة.
- الإعفاء المؤقت لمدة خمس سنوات من الضريبة على أرباح الشركات و الضريبة على الدخل و الرسم على النشاط المهني و دعم سعر الفائدة بنسبة 3 في المائة على القروض المصرفية الممنوحة للاستثمارات المُنجزة في مجال بعض الأنشطة الصناعية كصناعات الحديد و الصلب و الروابط المائية و الكهربائية و الكهرومنزلية و الكيمياء الصناعية و الميكانيك و السيارات و الصيدلة و الطيران و الهندسة البحرية و التكنولوجيات المتطورة و الصناعة الزراعية الغذائية و المنسوجات والملابس و الجلود و مشتقاتها و الحطب وصناعة الأثاث.
- الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة/الرسوم الجمركية أو أي ضريبة أخرى على المعدات اللازمة للاستثمار الذي تُنجزه شركات القطاع الصناعي في مجال البحث و التطوير.
- تخفيض بنسبة 50 في المائة من الضريبة على الدخل أو الضريبة على أرباح المؤسسات في القانون العام للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الذين يعملون و يقومون بإجراءات التوطين البنكي في ولايات إليزي و تندوف و أدرار و تمنراست لمدة خمس سنوات ابتداء من 1 يناير 2015.
- تتكفل الخزينة العمومية بالفوائد المصرفية المترتبة عن الاستثمارات المُنجزة من قبل مؤسسات القطاع الصناعي المُخصصة لاكتساب

التكنولوجيا و التحكم فيها بهدف تعزيز معدل الادمج الصناعي لمنتجاتها و قدرتها التنافسية.

- تخفيض أعباء الاشتراك في الضمان الاجتماعي مقابل توظيف الشباب الباحثين عن عمل: في الشمال (من 56 إلى 80 في المائة) و الهضاب العليا و الجنوب (من 72 إلى 90 في المائة).

للمزيد من المعلومات يُرجى تحميل الملف المرفق:

المصادر:

وزارة المالية

الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.